إقتصاد

عصام شلهوب

لبنان على مفترق ممرّات التجارة والطاقة هل يتحوّل إلى عقدة وصل أم يبقى خارج اللعبة؟

تتكثف التحولات الجيوسياسية والاقتصادية على امتداد شرق المتوسط، وتبرز امام لبنان فرصة نادرة لإعادة تعريف موقعه في النظام الاقليمي والدولي. ليست المسألة مجرد استعادة دور مفقود، بل اعادة تموضع استراتيجي شامل يعيد صياغة وظيفة الدولة اللبنانية ضمن شبكات الطاقة ومسارات التجارة العالمية، التي تتشكل اليوم بوتيرة متسارعة

العالم لا ينتظر المتأخرين، والفرص التي تفتح في لحظات التحول الكبرى غالبا ما تكون محدودة زمنيا وحاسمة في نتائجها. يمتلك لبنان واحدا من أكثر المواقع حساسية على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، حيث يشكل نقطة تماس طبيعية بين المشرق العربي والاسواق الاوروبية. تاريخيا، لعب هذا الموقع دورا محوريا في حركة التجارة، منذ الفينيقيين وصولا الى مرفأ بيروت الذي كان يعرف بـ"رئة الشرق". لكن هذا الامتياز الجغرافي تحول في العقود الاخيرة الى فرصة ضائعة، بفعل الحروب والازمات الاقتصادية والشلل السياسي الذي أفقد لبنان قدرته على استثمار موقعه.

تعود الجغرافيا الى الواجهة اليوم، ليس بوصفها قدرا ثابتا، بل كعنصر يمكن تفعيله او تعطيله. فمع اعادة رسم خرائط التجارة العالمية، لم تعد الطرق البحرية التقليدية وحدها كافية، بل ظهرت ممرات هجينة تجمع بين النقل البحري والبري والرقمي، مما يعيد الاعتبار الى الدول التي تقع عند تقاطعات هذه الشبكات.

يبرز في صلب هذه التحولات مشروع ممر الهند - الشرق الاوسط - اوروبا (IMEC)، الذي أعلن عنه خلال قمة مجموعة العشرين عام 2023، ويهدف الى ربط الهند بأوروبا مرورا بدول الخليج وشرق المتوسط. هذا المشروع ليس مجرد ممر تجاري، بل منصة جيوسياسية تسعى الى اعادة توزيع النفوذ الاقتصادي في مواجهة مبادرات أخرى، مثل مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، طريق التنمية العراقية، ممرات الخليج البديلة لهرمز والبحر الأحمر، ومشاريع الطاقة والممرات الغازية.

تكمن اهمية هذه الممرات في انها تختصر الزمن والتكلفة، وتعيد توجيه حركة التجارة بعيدا من نقاط الاختناق التقليدية، مثل قناة السويس في بعض الحالات. وفق تقديرات مؤسسات دولية، يمكن لهذه الممرات ان تخفض زمن الشحن بين آسيا واوروبا بنسبة تصل الى 40%، مما يمنح الدول الواقعة على مسارها افضلية تنافسية كبيرة في جذب الاستثمارات والخدمات اللوجستية.

في هذا السياق، يصبح السؤال: أين موقع لبنان؟ رغم عدم ادراجه رسميا حتى الان ضمن هذه المشاريع، الا ان موقعه الجغرافي، الى جانب مرافئه، يتيح له نظريا الاندماج في هذه الشبكات، خاصة إذا تم تطوير البنية التحتية وربطها بعمقها العربي عبر سوريا والعراق والخليج.

يشكل مرفأ بيروت، الى جانب مرفأ طرابلس، حجر الزاوية في أي استراتيجية لبنانية للاندماج في مسارات التجارة الجديدة. فقبل انفجار 2020، كان مرفأ بيروت يستحوذ على نحو 70% من حركة الاستيراد في لبنان، وكان يستخدم كنقطة عبور الى دول الجوار. لكن الانفجار الذي دمر اجزاء واسعة منه لم يكن مجرد كارثة انسانية، بل ضربة استراتيجية لموقع لبنان التجاري. تتحول اليوم اعادة اعمار المرفأ الى ساحة تنافس دولي، حيث ابدت دول اوروبية وخليجية اهتماما بالمشاركة في تطويره، في إطار رؤية اوسع لربطه بالممرات الاقتصادية الجديدة. في المقابل، برز مرفأ طرابلس كبديل مؤقت، مع إمكانات واعدة تجعله مرشحا ليكون منصة لوجستية تربط لبنان بسوريا والعراق. تشير تقارير البنك الدولي الى ان عملية تطوير المرافئ والبنية التحتية المرتبطة بها، يمكن ان ترفع الناتج المحلي الاجمالي للدول بنسبة تتراوح بين 1 و2% سنويا، وهو ما يشكل فرصة حيوية للبنان الذي يعاني من انكماش اقتصادي حاد منذ عام 2019.

إذا كانت التجارة تمثل أحد اعمدة اعادة التموضع، فان الطاقة تشكل العمود الثاني، وربما الاكثر حساسية. فلبنان الذي عانى لعقود من

ازمة كهرباء مزمنة، يجد نفسه اليوم امام فرصة للتحول الى لاعب في سوق الطاقة الاقليمي.

اولى هذه الفرص تتمثل في الغاز البحري. فقد شكل اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل عام 2022 خطوة اساسية لبدء عمليات الاستكشاف، خصوصا في البلوك رقم 9. وتشير تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الاميركية الى ان شرق المتوسط يحتوي على احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، مما يجعله أحد أبرز احواض الطاقة الناشئة في العالم.

الى جانب الغاز، يمتلك لبنان امكانات كبيرة في الطاقة المتجددة، خصوصا الطاقة الشمسية. فبحسب دراسات اكاديمية وتقارير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، يمكن للبنان ان يغطي جزءا كبيرا من احتياجاته الكهربائية عبر الطاقة الشمسية، نظرا الى ارتفاع عدد ايام الشمس سنويا.

الاهمية الاستراتيجية للطاقة لا تقتصر على تلبية الطلب المحلي، بل تمتد الى امكان ربط لبنان بشبكات الطاقة الاقليمية، سواء عبر خطوط الغاز او مشاريع الربط الكهربائي. وهذا ما يجعل من قطاع الطاقة عنصرا اساسيا في أي مشروع لإعادة التموضع.

الترابط المتزايد بين الطاقة والتجارة، هو ما يميز المرحلة الحالية. فالممرات الاقتصادية الجديدة لا تقتصر على نقل البضائع، بل تشمل ايضا نقل الطاقة، سواء عبر خطوط الانابيب او الكابلات الكهربائية. هذا الترابط يمنح الدول المشاركة دورا مضاعفا في النظام الاقتصادي العالمي.

على سبيل المثال، يمكن لممر مثل IMEC ان يشمل نقل الهيدروجين الاخضر من الخليج الى اوروبا، مما يفتح آفاقا جديدة امام الدول التي تمتلك بنية تحتية مناسبة. وهنا، يمكن للبنان ان يستفيد من موقعه كمحطة عبور او تخزين، في حال تم تطوير قدراته في هذا المجال.

رغم كل هذه الفرص، فان التحديات التي تواجه لبنان ليست تقنية بقدر ما هي سياسية. فغياب الاستقرار السياسي، تعدد مراكز القرار، وغياب رؤية اقتصادية موحدة، كلها عوامل تعرقل أي محاولة لإعادة التموضع.

كما ان المنافسة الاقليمية تشكل تحديا اضافيا. فمرافئ مثل حيفا في اسرائيل، او بورسعيد في مصر، او مرافئ الخليج، تسعى جميعها الى ترسيخ موقعها في الممرات الجديدة، مستفيدة من استقرار سياسي نسبي واستثمارات ضخمة في البنية التحتية.

اضافة الى ذلك، فان اندماج لبنان في هذه المشاريع غالبا ما يكون مشروطا بإصلاحات اقتصادية وهيكلية، وهو ما شدد عليه صندوق النقد الدولي في تقاريره عن لبنان، حيث ربط اي دعم دولي بتنفيذ اصلاحات مالية وادارية عميقة.

لا يمكن فصل اعادة التموضع اللبناني عن السياق الدولي. فالدول الكبرى تنظر الى شرق المتوسط كمنطقة تنافس استراتيجي، وتسعى الى تعزيز نفوذها عبر الاستثمار في البنية التحتية والطاقة.

في هذا الاطار، يمكن للبنان ان يستفيد من هذا الاهتمام الدولي، لكنه في الوقت نفسه معرض لأن يتحول الى ساحة تنافس بين هذه القوى. وهنا تكمن اهمية اعتماد سياسة خارجية متوازنة تتيح الاستفادة من الفرص، من دون الانخراط في صراعات المحاور.

تشير تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، الى ان الدول الصغيرة يمكن ان تلعب ادوارا محورية في سلاسل الامداد العالمية إذا ما نجحت في تحسين بيئتها الاستثمارية وتعزيز شفافيتها.

امام لبنان ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

- الاول، البقاء على الهامش، حيث تستمر الازمات الداخلية في تعطيل أي فرصة للاندماج في المشاريع الاقليمية.

- الثاني، الاندماج الجزئي، حيث يتم تطوير بعض القطاعات من دون تحقيق تحول شامل، مما يبقي لبنان لاعبا ثانويا.

- اما الثالث، فهو التحول الى مركز اقليمي، وهو السيناريو الاكثر طموحا، ويتطلب اصلاحات جذرية واستثمارات كبيرة في البنية التحتية والطاقة.

ان اعادة التموضع الاستراتيجي للبنان ليست خيارا عاديا، بل ضرورة وجودية في ظل التحولات الجارية. فالعالم يتجه نحو نظام اقتصادي جديد قائم على الشبكات، حيث تتحدد قيمة الدول بمدى قدرتها على الاندماج في هذه الشبكات.

لا يزال لبنان، بكل ما يحمله من ازمات، يمتلك عناصر قوة كامنة في موقع جغرافي مميز، موارد طاقة واعدة، وقطاع خدمات قادر على التطور. لكن تحويل هذه العناصر الى قوة فعلية يتطلب ارادة سياسية، رؤية استراتيجية، واصلاحات عميقة.

في النهاية، لا تكمن المشكلة في غياب الفرص، بل في القدرة على التقاطها. وبين الجغرافيا التي منحت لبنان دورا تاريخيا، والسياسة التي عطلت هذا الدور، يبقى السؤال مفتوحا: هل يستطيع لبنان ان يعود لاعبا في خرائط الطاقة والتجارة، أم سيبقى مجرد مساحة تتقاطع فوقها المصالح من دون ان يكون له فيها نصيب؟